

خلال جلسة خاصة عقدها لبحث الآثار والتداعيات التي خلفتها الأحوال الجوية القاسية مؤخرا

المجلس التشريعي يشيد بصمود شعبنا وحكومته وفصائله.. ويطالب الحكومة بوضع خطة استراتيجية لمواجهة الكوارث مستقبلا

د. بحر يناشد الأمم المتحدة والمنظمات والبرلمانات العربية والدولية التحرك العاجل
ويدعو البرلمان العربي لزيارة غزة للاطلاع على معاناتها وتسيير قوافل لإغاثة أهلها الصامدين



النائب الأشقر رئيس لجنة الداخلية والحكم المحلي يحمل الاحتلال و"الأونروا" مسئولية الأضرار والتداعيات ويدعو الحكومة لوضع خطة إغاثية عاجلة للعائلات المنكوبة

النواب يشيدون بمستوى التكافل الاجتماعي والتلاحم بين الشعب والحكومة ويدعون المجتمع الدولي إلى رفع الحصار عن غزة بشكل فوري

5 - 4

المجلس التشريعي يتفقد المناطق المنكوبة جراء المنخفض الجوي



7 - 6

النائب/ د. محمود الزهار لدى تفقده العائلات المتضررة جراء المنخفض الجوي الأخير في مدينة غزة

النواب يتابعون ميدانيا عمليات إنقاذ وإغاثة المواطنين في المناطق المتضررة

دعا المجلس التشريعي الفلسطيني المجتمع الدولي لتسيير قوافل إغاثية لقطاع غزة لتدارك الكارثة الإنسانية التي ألتمت به جراء الأحوال الجوية القاسية التي ضربت قطاع غزة خلال الأيام الأخيرة.

وتفقد نواب المجلس التشريعي المناطق المنكوبة جراء المنخفض الجوي الحاد، مطلقين نداءات ومناشدات للبرلمان

خلال جلسة أقر خلالها تقريراً حول واقع الآثار في قطاع غزة

المجلس التشريعي يوصي الحكومة بالاهتمام بملف الآثار والعمل على وقف كافة التعديات على المواقع الأثرية

التقرير يدعو إلى نشر الوعي بأهمية الآثار كونها جزءاً من الهوية الحضارية والثقافية الفلسطينية

2013م- أن التقرير يهدف إلى إطلاع المجلس التشريعي على واقع الآثار في قطاع غزة، والتعديات والانتهاكات التي يتعرض لها قطاع الآثار، لافتاً إلى أن التقرير يقدم جملة من الحلول والتوصيات لكافة المشاكل التي يعاني منها قطاع الآثار داخل القطاع.

أقر المجلس التشريعي بالأغلبية المطلقة تقرير لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان والتربية والقضايا الاجتماعية حول واقع الآثار في قطاع غزة. وأوضح النائب عبد الرحمن الجمل -رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية خلال جلسة عقدها المجلس التشريعي الخميس 12-5-

المقدم من قبل الحكومة لأصحاب البيوت الأثرية أو تلك التي يتم اكتشاف آثار فيها مما يضطرهم إلى إخفائها أو سرقة ما فيها من مقتنيات وبيعها.

التوصيات

وأوصى الجمل الحكومة الفلسطينية بالاهتمام بنشر الوعي وتعزيز المعرفة بأهمية الآثار وضرورة الحفاظ عليها والتعريف بها باعتبارها جزءاً من الهوية الفلسطينية وذلك من خلال الوسائل والبرامج الإعلامية والثقافية المتعددة وتضمين المناهج الدراسية للطلاب بمبحث كامل حول الآثار في فلسطين بشكل عام وفي غزة بشكل خاص. وكذلك تضمين زيارة الآثار في قطاع غزة ضمن الأنشطة اللامنهجية والرحلات المدرسية وتكليف وزارة السياحة والآثار بحصر كافة الآثار الموجودة في قطاع غزة خصوصاً وفي فلسطين عموماً والتاريخ لها والشرح عنها. وتضمين هذا الحصر في مرجع متكامل يكون في متناول يد الجميع.

كما أوصى الحكومة بالاهتمام بملف الآثار من خلال توفير موازنة كافية لوزارة السياحة والآثار تمكنها من القيام بواجبها نحو الحفاظ على المواقع الأثرية وتطويرها والتفتيش المتخصص في الأماكن الأثرية، والعمل على وقف كافة التعديات الحاصلة على المواقع الأثرية سواء كانت من أفراد أو مؤسسات واتخاذ المقتضى القانوني بحق المخالفين والمعتدين، فضلاً عن وضع خطة لتنشيط الاتصال والتواصل بين وزارة السياحة والآثار وبين الجهات الدولية والأممية العاملة في ذات المجال.

وشدد الجمل على ضرورة وقف وسحب كافة التخصيصات الممنوحة للجامعات أو للمؤسسات على الأراضي التي توجد بها مواقع أثرية، مؤكداً على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الوزراء في جلسته رقم (٣١٢) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٠١ والقاضي بتكليف وزارة الداخلية باستلام التمثال البرونزي اليوناني من المواطنين وتسليمه لوزارة السياحة والآثار للحفاظ عليه.

ودعا الجمل إلى تخصيص حراسة شرطية دائمة وعلى مدار الساعة لمتحف قصر الباشا والمواقع الأثرية الأخرى الهامة، وتخصيص مكان لإنشاء متحف وطني كبير يتم وضع كافة المقتنيات الأثرية المكتشفة فيه. ويتم من خلاله أيضاً بيان التاريخ الوطني للشعب الفلسطيني عبر العصور.

كما دعا إلى وضع خطة لتعزيز التحفيز الإيجابي للمواطنين الذين يعثرون على قطع أثرية لتشجيعهم نحو تسليم هذه القطع لوزارة السياحة والآثار. على أن يتم تضمين ذلك في أي تشريع قائم.

وفي ختام التقرير أوصى الجمل الحكومة بتقديم تعويضات مناسبة ومرضية لأصحاب البيوت الأثرية التي ستستحوذ عليها الحكومة. على أن يتم تضمين ذلك في أي تشريع قائم.



جانب من جلسة التشريعي التي ناقشت واقع الآثار في القطاع.. وفي الإطار النائب عبد الرحمن الجمل يتلو التقرير

وأشار الجمل إلى ضعف الاتصال والتواصل مع الجهات الدولية والأممية ذات العلاقة والعاملة في ذات المجال، فضلاً عن غياب الإطار القانوني المنظم لواقع الآثار نتيجة عدم قيام المجلس التشريعي بإقرار مشروع قانون الآثار المقدم من قبل وزارة السياحة والآثار منذ سنتين.

ونوه إلى تعرض بعض المواقع الأثرية الهامة للعديد من التعديات والانتهاكات المخالفة للقانون من قبل أفراد وجهات رسمية حكومية وتنظيمية. كالتعديات الحاصلة على موقع تل العجول وموقع تل السكن وموقع البلاخية المستخدم كمكان للتدريب من قبل تنظيمات المقاومة.

وأشار إلى عدم وجود حراسة شرطية دائمة وعلى مدار الساعة لحراسة متحف قصر الباشا الذي يحتوي على قطع أثرية لا تقدر بثمن على الرغم من النداءات المتكررة من قبل وزارة السياحة والآثار لمجلس الوزراء ووزارة الداخلية بضرورة تخصيص حراسة شرطية للمتحف.

كما بين أن سلطة الأراضي قامت بتخصيص قطع أراض في المواقع الأثرية للمؤسسات والجامعات كالتخصيص الحاصل لجامعة فلسطين وجامعة غزة في موقع تل السكن الأثري بمدينة الزهراء.

ولفت الجمل إلى تعدي بعض الوزارات على الصلاحيات الممنوحة لوزارة السياحة والآثار. وقد بدا ذلك واضحاً وجلياً في احتفاظ وزارة الداخلية بالتمثال الأثري الذي تم العثور عليه مؤخراً وعدم تسليمه لوزارة السياحة والآثار على الرغم من اتخاذ قرار بمجلس الوزراء يقضي بذلك.

وخلص الجمل إلى ضعف التعويض والتحفيز الإيجابي

وببيت الحثو وبيت الغلاييني وغيرها من البيوت الأثرية.

كما يوجد في قطاع غزة الكثير من المواقع الأثرية الأخرى كمتحف قصر الباشا وسوق القيسارية بمدينة غزة وخان الأمير يونس النيروزي "قلعة برقوق" بمدينة خان يونس. والكثير من الأسبلة والأسبلة والحمامات والمقابر الأثرية.

إلا أن عدداً من هذه المواقع الأثرية -والكلام للنائب الجمل- تعاني من العديد من المشاكل وتعرض للكثير من الانتهاكات والتعديات الصارخة والعبث بها سواء كانت من الأفراد أو المؤسسات الأمر الذي يساهم في اندثار ذلك الإرث التاريخي والحضاري في فلسطين. الأمر الذي دفع لجنة الرقابة ممثلة برئيسها النائب يحيى العبادسة بتوجيه سؤال برلماني لوزير السياحة والآثار حول التعديات الحاصلة على موقع البلاخية الأثري بمخيم الشاطئ وذلك في جلسة المجلس التشريعي المنعقدة بتاريخ ٢٩-٥-٢٠١٣م.

النتائج

وأشار الجمل إلى أن اللجنتين توصلتا عبر تقريرهما ومن خلال عملهم إلى ضعف الوعي والمعرفة لدى المواطن الفلسطيني بأهمية هذه المواقع الأثرية وبأهمية المحافظة عليها باعتبارها جزءاً من الهوية الفلسطينية.

ولفت إلى عدم إيلاء الحكومة الفلسطينية الاهتمام الكافي لملف الآثار وضعف الموازنة المقدمة من قبل الحكومة لوزارة السياحة والآثار الأمر الذي أدى إلى ضعف قدرة الوزارة على القيام بواجبها المتمثل بالحفاظ على تلك المواقع الأثرية أو القيام بأعمال التفتيش المتخصصة.

أهداف حضارية وثقافية وتاريخية

واستعرض النائب الجمل خلال جلسة المجلس واقع الآثار في قطاع غزة، مبيناً أن القطاع من الأماكن التي تشتمل على العديد من المواقع والمساجد والبيوت والتلال الأثرية والتي من شأنها في حال الاهتمام بها أن تلعب دوراً أساسياً في ترسيخ الوجود الحضاري الفلسطيني والمساهمة في تعزيز الثقافة لدى الأجيال الفلسطينية المتعاقبة وغرس المفاهيم التاريخية الصحيحة فيها.

وأوضح الجمل أن لجنتي الرقابة وحقوق الإنسان والتربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي نظمتا زيارة ميدانية برفقة مستوطني وزارة السياحة والآثار لأهم المواقع الأثرية في قطاع غزة.

واقع الآثار في القطاع

وأكد الجمل أن قطاع غزة يعد من الأماكن التي تشتمل على العديد من المواقع والمساجد والبيوت والتلال الأثرية والتي من شأنها في حال الاهتمام بها أن تلعب دوراً أساسياً في ترسيخ الوجود الحضاري الفلسطيني والمساهمة في تعزيز الثقافة لدى الأجيال الفلسطينية المتعاقبة وغرس المفاهيم التاريخية الصحيحة فيهم. موضحاً أن من أهم المواقع الأثرية الموجودة في قطاع غزة التالي:

١-المساجد والكنائس الأثرية:
وحسب النائب الجمل يوجد في قطاع غزة العديد من المساجد الأثرية التي تعود إلى حقب زمنية بعيدة منها ما كان على عهد الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين كالمسجد العمري الكبير ومسجد ابن عثمان ومسجد كاتب الولاية ومسجد الظفر دمري وجامع المحكمة ومسجد السيد هاشم بمدينة غزة ومسجد النصر ببلدة بيت حانون والمسجد العمري بمدينة جباليا. كما يوجد في قطاع غزة كنائس تعود إلى حقب زمنية قديمة مثل الكنيسة البيزنطية بمدينة جباليا والتي تعود إلى سنة ٤٤٤م. وكنيسة دير القديس هلايون "موقع أم عامر" بمدينة النصيرات والتي تعود لسنة ٣٢٩م.

٢-التلال الأثرية:
ووفقاً للنائب الجمل يوجد في قطاع غزة العديد من التلال الأثرية التي تشتمل بعضها على مدن سكنية وقلاع حربية كانت عامرة ومأهولة بالسكان في سنيين ما قبل الميلاد. كما يحتوي بطن هذه التلال على قطع أثرية ثمينة. ومن هذه التلال: تل رفح الأثري بمدينة رفح وتل السكن بمدينة الزهراء وتل العجول بمنطقة المغرقة وموقع البلاخية بمخيم الشاطئ.

٣-البيوت الأثرية:
ويحتوي قطاع غزة لا سيما البلدة القديمة بمدينة غزة -حسب النائب الجمل- على الكثير من البيوت الأثرية التي تقارب ١٢٠ بيتاً كبيت الباشا "الخضري"

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

مواجهة المنخفض الجوي.. صمود وانتصار لشعبنا

إن أول ما نستهل به مقال اليوم وقفة إشادة وعز وشموخ وافتخار بشعبنا العظيم الذي أثبت بصمود الأسطوري وثباته الرائع جدارته في الحياة والعيش الكريم واستحقاقه غير القابل للجدل للحرية والكرامة والخلاص من نير الاحتلال. إن المشاهد الرائعة والصور الأصيلة التي عبرت عن مدى وحجم وعمق التكافل الاجتماعي خلال أيام المنخفض الجوي، وما رافقها من آثار مضجعة وتداعيات أليمة، تشكل وسام فخر على جبين شعبنا العظيم الذي تناسى همومه وآلامه ومعاناته الكبرى بفعل الحصار وفجر طاقاته المبدعة من رحم قلة الأدوات والإمكانات، ليقدّم نموذجاً فريداً عز نظيره في العصر الحديث.

إننا نقف اليوم أمام لوحة لا متناهية من التضحية الواسعة والعطاء الفياض قدمها شعبنا الفلسطيني الصامد بكل شرائحه وفئاته، وقهر من خلالها كل جاذب الإحباط ونوازع المستحيل، ليثبت مجدداً قدرته الفائقة على التعامل مع كل أصناف الأزمات والتكيف مع كل المعطيات والظروف.

وكي ندرك عظم الإنجاز الذي حققه شعبنا الكريم فإن مجرد استحضار تجارب دول مستقلة ذات إمكانيات واسعة في التعامل مع الكوارث الطبيعية، وسقوطها في فخ إدارة الأزمة، واعتمادها على موجات الدعم والإغاثة الخارجية، كفيلة برسم تصور منصف ودقيق حول طبيعة الجهد الفلسطيني المبذول ومدى قدرته على تخفيف المعاناة والحد من الخسائر قدر الإمكان ومدى قدرته على أداء الأمانة وتحمل المسؤولية في أحلك المواقف والظروف.

وكي نعطي لكل ذي حق حقه فإن قلوبنا وألسنتنا تلهج بالشكر والثناء لله سبحانه وتعالى أولاً على ما أولاه إيانا من جميل نعمة وفضل وقدره على البذل والعمل والتحمل والعطاء في مواجهة الآثار والتداعيات الأليمة للأحوال الجوية القاسية، ومن ثم تتوجه قلوبنا وألسنتنا بالشكر للحكومة الفلسطينية وعلى رأسها دولة الأخ إسماعيل هنية رئيس الوزراء الذي أشرف بنفسه على الجهود الرسمية لمواجهة الكارثة الإنسانية، وتابع عمل فرق وطواقم الإنقاذ بشكل ميداني على مدار الساعة، وعاش مع أهلنا المتضررين الآلام وأحوالهم الصعبة، مقدماً لهم كل ما تملكه الحكومة من مساعدات وإمكانيات مادية وعينية للتخفيف من مصابهم الجلل ومعاناتهم الواسعة.

لقد بذلت الحكومة ووزاراتها ولجانها المختصة، وخاصة الدفاع المدني ووزارة الداخلية والأمن الوطني، ورئاسة ونواب المجلس التشريعي في مختلف مناطق القطاع، والبلديات وطواقمها العاملة و فرق الإنقاذ الخاصة بها، وقوى المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها كتائب القسام، والمتطوعين الخبيرين من أبناء شعبنا، جهوداً جبارة لمواجهة الكارثة المتحققة، ووصلت الليل بالنهار لاستنقاذ وإغاثة الأهالي المتضررين والمواطنين المشردين، لتستحق منا ومن شعبنا كل شكر وإشادة وتقدير.

وفي معرض الإشادة والتقدير فإننا لا ننسى الدور القطري المشرف الذي استجاب بموجبه أمير قطر لنداء الأخ إسماعيل هنية رئيس الوزراء وقدم له ١٠ ملايين دولار كمئنة مالية لسد الفروق المالية للضريبة التي تفرضها السلطة الفلسطينية في رام الله على السولار الصناعي اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة.

ومع ذلك، فإننا نسجل استغرابنا الكبير لموقف المجتمع الدولي والمنظمات الدولية التي تجاهلت الكارثة الإنسانية التي نزلت بساحة أهالي قطاع غزة، فقد تعاملوا بازدواجية مقبلة مع ملف الحصار المضروب على قطاع غزة، وبدأ أنهم يتعاملون مع غزة وآلامها ومعاناتها الكبرى كما لو أنها تنتمي إلى كوكب آخر.

إن المجتمع الدولي، وعلى رأسه منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والقوى الكبرى، مطالب اليوم بإعادة النظر في مواقفها السياسية الجائرة تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، ومسألة الحصار المفروض على قطاع غزة بشكل خاص، إذ لا يعقل أن يستمر التآمر الدولي على غزة، ويتلذذ العالم بمرأى المعاناة والكارثة الإنسانية التي تواجهها، بعيداً عن مقتضيات الميثاق والقوانين الدولية والإنسانية التي ملأ بها المجتمع الدولي الآفاق صراحاً وتمجيذاً وعويلاً.

وختاماً، فإن حجم ضيقنا وألمنا المترتب على الموقف العربي المتواطئ والهزيل تجاه غزة وأهلها الصامدين لا يمتنعنا من دعوة الإخوة العرب والمسلمين مجدداً، وخاصة الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والدول العربية والإسلامية المؤثرة، لإعادة برمجة مواقفهم السياسية تجاه الحصار المضروب على غزة، والتساوق مع شعاراتهم المعلنة الخاصة بدعم الشعب الفلسطيني وقضته الوطنية، وتنفيذ قرار فك الحصار الصادر عن الجامعة العربية منذ عدة سنوات، والذي بقي حتى اليوم حبراً على ورق.

النائب عن محافظة نابلس منى منصور في حوار صحفي:

زوال الاحتلال لا يتم إلا بنشر ثقافة المقاومة بين أبناء شعبنا

المرأة الفلسطينية لعبت دوراً موازياً للرجل وأثبتت جدارتها في كل المجالات

أصحاب الابتلاءات وأهل الصبر هم الفائزون والمنتصرون في نهاية المطاف



النائب / منى منصور

ترين دور المرأة في الحركة الإسلامية في العمل العام، وما هو النموذج الذي قدمته للمجتمع؟

بفضل الله: استطاعت المرأة في الحركة الإسلامية أن تقوم بدور مميز، بخوضها في كل مجالات العمل العام حتى أنها أثبتت جدارتها في المجالس المحلية والبلديات، وخاضت التجربة البرلمانية، فكانت عضو المجلس المحلي والبلدي ونائبا في التشريعي والوزارة، واستطاعت أن تقوم بكل الأدوار المطلوبة منها وضحت إلى جانب الرجل، فاعتقلت وصبرت، ولكن عزيمتها ما انهارت ولا تزعزعت وبقيت صامدة كالجبال تحمل الرسالة وتؤدي الأمانة.

إنجازات حماس ومدّها الشعبي، يفوقان كثيراً عمرها الزمني.. برأيك ما الذي رفع "حماس" إلى مصاف الكبار، وما مدى الالتفاف الجماهيري حول مشروعها المقاوم؟

أولاً: توفيق من الله سبحانه وتعالى، فهي مع الله والله معها، فقد اختارت (الإسلام هو الحل) فالتف الناس حولها.

ثانياً: ثقة الناس بالمنهج والبرنامج الذي رفعت، وهو منهج المقاومة لا المساومة مع محتل لا يعرف طريقاً إلى الرحمة ولا يعرف سوى لغة الحراب والقوة. ثالثاً: نموذج القادة الذي قدمته الحركة، فهم من الشعب ومعه في أفراحهم وأتراحهم، يضحون هم وأبناؤهم بأنفسهم جنباً إلى جنب. فقيادة الحركة ارتقوا شهداء ومنهم من اعتقل أيضاً.

رابعاً: نظافة يد أبناء حركة حماس في المال العام.

خامساً: أثبتت "حماس" أن بوصلتها فقط نحو الاحتلال وأنها صمام أمان للشعب الفلسطيني على ثوابته ومقدساته، دون تنازل، فما هي تصبر على الحصار والجوع والحرمان ومن ألم المعاناة خرجت الأبطال وانتصرت في معارك عدة، وبفضل الله ما تنازلت ولا استسلمت..

أشادت النائب عن محافظة نابلس منى منصور بالمرأة الفلسطينية، مؤكدة أنها لعبت دوراً لا يقل أهمية عن دور الرجل وأنها أثبتت جدارتها في مختلف المجالات.

وشددت النائب منصور -في حوار صحفي في الذكرى الـ ٢٦" لانطلاقة حركة حماس-، على أن "حماس" تشكل صمام أمان للشعب الفلسطيني على ثوابته ومقدساته دون أي تنازل وأن بوصلتها موجهة فقط نحو الاحتلال، مشيرة إلى أن زوال الاحتلال لا يتم إلا بنشر ثقافة المقاومة بين أبناء شعبنا.

ودعت منصور إلى مزيد من الالتفاف حول حركة حماس ومشروعها المقاوم، مؤكدة أن أصحاب المحن والابتلاءات وأهل الصبر والثبات هم الفائزون والمنتصرون في نهاية المطاف.

وفيما يلي نص الحوار:

النساء شقائق الرجال، ما الدور الذي لعبته المرأة في الحركة الإسلامية، في تطورها وتقدمها وحمل رسالتها، وإلى أي مدى ترين نجاح المرأة في هذا الدور؟

لا يقل دور المرأة في أي حال من الأحوال عن دور الرجل، فلو لا ثبات المرأة ودعمها لزوجها، وصبرها على فراقه، وقيامها بواجبات الأسرة والأولاد وتربيتهم في غيابهم، لما استطاع الرجل الاستمرار في عمله والقيام بدوره الجهادي. وقد كان دور للمرأة الفلسطينية في دعم المجاهدين، حتى استطاعت الوصول إلى أن تكون هي نفسها المجاهدة، فكانت المرأة الشهيدة، والأسيرة، وراعية الأيتام والمجاهدين، ولا ننسى دور المرأة الطبية والمعلمة وربة البيت في قيامها بواجبها في المكان والوقت المناسبين.

وقد استطاعت المرأة تأسيس جمعيات ومؤسسات خيرية واجتماعية وسياسية، لتقوم كل مؤسسة بالدور المطلوب منها في رعاية المجتمع وتقديم الخدمات لأسر الجرحى والمصابين والشهداء والمعتقلين، بالإضافة لدورها النقابي والطلافي في المدارس والجامعات. وأنا اعتبر أن عمل المرأة الفلسطينية ناجحاً بل ويتفوق أيضاً، وبشهادة الغرب، ففي الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦، كان لها الدور الأعظم، حتى أنهم قالوا "كنا نجد جيشاً أخضر من النساء في كل المناطق". فقد استطاعت المرأة حينها بحكمتها أن تدخل كل بيت وتصل إلى كل امرأة في المجتمع، بفضل الله استطاعت المرأة أن توجد جيلاً ربانياً استشهادياً يقودنا نحو تحرير القدس بإذن الله.

كنائب في المجلس التشريعي، كيف

خلال جلسة خاصة عقدها لبحث الآثار والتداع

المجلس التشريعي يشيد بصمود شعبنا وحكومته وفصائله.. وي

د. بحر يناشد
العربية والدول
العربي لزيار
قو

عاجلة للعائلات المتضررة إبان المنخفض الجوي الأخير
وتقديمها إلى المجلس خلال فترة لا تتجاوز أسبوع
لإقرارها ضمن موازنة طارئة.
كما طالب التشريعي الحكومة بتقديم تقرير شامل عن
الأضرار والخسائر التي تعرض لها قطاع غزة في إطار
خطة استراتيجية لمواجهة مثل هذه الكوارث مستقبلا.

المتضررين.
وحمل التشريعي خلال جلسة خاصة عقدها أمس بمقره
الرئيس بمدينة غزة- الاحتلال ووكالة غوث وتشغيل
اللاجئين أونروا مسؤولية الأضرار والتداعيات
التي خلفتها الأحوال الجوية القاسية، داعيا في الوقت
نفسه الحكومة الفلسطينية في غزة إلى وضع خطة إغاثية

أشاد المجلس التشريعي الفلسطيني بصمود شعبنا
الفلسطيني الذي جسد أروع ملاحم التضامن والتكافل
الاجتماعي في إطار مواجهة الكارثة الإنسانية التي نجمت
عن المنخفض الجوي الأخير، موجها شكره للحكومة
والمؤسسات والفصائل والمتطوعين ودولتي قطر وتركيا
وكل من أسهم في مواجهة الكارثة والتخفيف من معاناة



وأضاف: «بلغت تقديرات المنازل التي تعرضت
للغرق ما يزيد عن ٣٣٠٠ وحدة سكنية بالإضافة إلى
حوالي ١٠٠٠ وحدة سكنية تضررت بأضرار متفاوتة،
وتقدر الخسائر المادية لتلك الوحدات ما بين تدمير
الأثاث وإعادة تأهيلها إنشائيا بحوالي ٤٠ مليون دولار
كتقديرات أولية، كما حدثت أضرار أصابت شبكات
الكهرباء والاتصالات، وقدرت أضرار قطاع البنية
التحتية والطرق بقيمة ١٠ مليون دولار».
وأوضح أن العديد من المنشآت الصناعية والمشاريع
التجارية تعرضت للغرق بمياه الأمطار وخاصة في
المناطق الحدودية القريبة من الاحتلال، حيث قدرت
عدد المحلات التجارية والمنشآت الصناعية التي
تعرضت للأضرار حوالي ١٠٠٠ منشأة تجارية ومحال
تجارية.

وتابع: «بالرغم من كافة الاحتياطات التي اتخذتها
وزارة الزراعة لمواجهة هذه الظروف الجوية القاسية
إلا أن قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني تعرض
لأضرار بما يزيد عن ١١ ألف دونم من الدفيئات
والحقول وبساتين الفاكهة، وتضرر أبار المياه
والطرق الزراعية وغرق وانجراف حوالي ٣٠٠٠ دونم،
وتدمير أكثر من ٤٠ مزرعة أبقار وأغنام ودواجن،
وفنوق أكثر من ٢١٠ ألف من الدواجن اللاحم
والبيض، وحوالي ٢٥٠٠ خلية نحل وتضرر الثروة
السمكية والإنتاج النباتي».

وأشار إلى أن الفيضانات في كثير من المناطق
تسببت في انهيارات في الطرق الرئيسية التي تربط
مدن قطاع غزة المختلفة مما تسبب بتعطيل حركة
المواطنين وشل حركة السير وقد تمثلت بغرق ما
يزيد عن ٢٠٠ مركبة، وتضرر كاسر الأمواج بميناء
الصيداين، حيث قدرت خسائر قطاع النقل والمواصلات
بحوالي ٣ مليون دولار.

وأكد الأشقر أن أجهزة الحكومة بما فيها الدفاع
المدني والشرطة وطواقم الإسعاف والصحة والشئون
الاجتماعية ووزارة الأشغال والحكم المحلي والزراعة،
عملت بكل طاقاتها وإمكاناتها المتاحة لمواجهة هذه
الكارثة رغم الحصار وانقطاع الكهرباء وقلة الوقود
 وضعف الإمكانيات المتاحة والحد من تدهور الوضع
الإنساني لدى المواطنين، وزيادة الخسائر.

وأوضح أنه لا بد من التأكيد أن الأضرار ما زالت
مستمرة ولم تنته بانتهاء المنخفض حيث لا زالت
البيوت غير صالحة للسكن والمزارع مدمرة
والمنشآت الاقتصادية متضررة والمياه لا زالت تغلق
بعض الأحياء والطرق الرئيسية، مشددا على ضرورة
تكرار المناشدة عاجلة لتدارك الكارثة وآثارها.

وأبدى الأشقر عتبه لموقف السلطات المصرية
التي لم تقدم أي دعم لهذا الشعب الفلسطيني في
هذه الكارثة بل لم تقم بأي خطوة تخفيفية في ظل

القطاع بشكل فوري دون أي تأخير.

كما ناشد البرلمان العربي المنعقد في المملكة
الأردنية الذي يعقد جلسة ختامية اليوم (أمس) باتخاذ
قرارات عملية لتخفيف المعاناة عن أبناء شعبنا عبر
تسيير قوافل إغاثية لاستنفاد أهالي القطاع من
المحنة الإنسانية، داعيا إياه لزيارة غزة ضمن وفد
برلماني للاطلاع عن كثب عن حجم المعاناة والآثار
والتداعيات الأليمة التي أصابت أهلها الصامدين.
وطالب بحر مؤسسات حقوق الإنسان والصليب الأحمر
بالضغط على الكيان الصهيوني للتخفيف من معاناة
أسرانا وتحسين أوضاعهم المعيشية في فصل الشتاء.

تقرير لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي



وتلا النائب م. إسماعيل
الأشقر رئيس لجنة الداخلية
والأمن والحكم المحلي في
المجلس التشريعي تقرير
لجنته حول الآثار والتداعيات
التي خلفها المنخفض الجوي
الأخير، موضحا أن قطاع غزة يتعرض لأول مرة منذ
مائة وأربعين عاماً إلى ظروف جوية قاسية في ظل
حصار اسرائيلي ظالم.

وأشار الأشقر إلى قيام سلطات الاحتلال بفتح السدود
المقامة على مناطق التماس مع قطاع غزة، مما أدى
إلى غرق مناطق سكنية بكاملها وزاد من تفاقم الأزمة،
مبينا أن الحكومة في غزة قامت بتشكيل طواقم خاصة
لمواجهة هذه الظروف حيث عملت على مدار الساعة
ضمن الإمكانيات المتاحة مما خفف من حجم الأضرار
التي تعرضت لها القطاعات المختلفة في الوقت الذي
قامت فيه البلديات بكافة أطقمها بالعمل ليل نهار
لمواجهة هذه الكارثة والتخفيف من آثارها.

ولفت إلى أن فصائل الشعب الفلسطيني وعلى رأسها
حركة المقاومة الإسلامية حماس ممثلة بكافة
أجهزتها وكوادرها بما فيها كتائب القسام وحركة
الجهاد الإسلامي والمؤسسات الأهلية ورجال الخير،
قامت باستنفار كل طاقاتها للتخفيف على أبناء شعبنا
مما أصابهم في هذه الكارثة.

وذكر الأشقر بالدور الريادي والمبادر من دولة
قطر الشقيقة التي لم تتوان في تقديم المساعدات
المتنوعة للتخفيف من معاناة شعبنا الفلسطيني في
ظل المنخفض الجوي الخطير.

وتابع: «بلغت تقديرات عدد الأسر التي نزحت من
منازلها حوالي ٧٠٠٠ أسرة أي ما يزيد عن ٤٠٠٠
فرد، تم إيواء ٩٢٣ أسرة منها ١٩ مركز إيواء مؤقت
في مدارس موزعة على جميع محافظات غزة، فيما
توجهت باقي الأسر لمنازل الأقارب والأصدقاء
والجيران».

د. بحر: إشادة بشعبنا وحكومته وفصائله



واستهل د. أحمد بحر النائب
الأول لرئيس المجلس
التشريعي الجلسة بالإشادة
بصمود شعبنا الفلسطيني،
موضحا أننا نقف اليوم وقفة
صدق وغزة وشموخ وإباء
للإشادة بشعبنا الفلسطيني
العظيم الذي جسد أروع

ملاحم التضامن والتكافل الاجتماعي في إطار مواجهة
الكارثة الإنسانية التي نجمت عن المنخفض الجوي
الأخير الذي تسبب في تدمير البنية التحتية في الكثير
من المناطق والأحياء السكنية وإغراقها بالمياه تشريد
المنات من أبناء شعبنا وتركهم بلا مأوى، فضلاً
عن الخسائر الضخمة التي ألحقها الأحوال الجوية
القاسية بالقطاعين الزراعي والاقتصادي والتعليمي
بما يقدر بعشرات الملايين من الدولارات.

وأكد بحر أن شعبنا قدم نموذجاً رائعاً في التضحية
والعطاء وأثبت جدارته في الحياة والعيش الكريم
واستحقاقه للحرية والكرامة والخلاص من الاحتلال،
مشيراً إلى أن المشاهد الجلييلة والصور الأصيلية
عبرت عن مدى وحجم وعمق الانتماء الشعبي لقضيتنا
الوطنية بما يشكل وسام فخر على جبين شعبنا البطل
وأبنائه الميامين بما يشكل انتصاراً جديداً لشعبنا.

ووجه بحر شكره للحكومة الفلسطينية والمجلس
التشريعي ووزارة الداخلية والدفاع المدني والبلديات
المختلقة والمؤسسات والشخصيات ولجان الأحياء
والمناطق وكتائب القسام والقوى والفصائل الوطنية
والمتطوعين من أبناء شعبنا الذين أبلوا بلاءً حسناً في
مواجهة الكارثة الإنسانية والتخفيف من حدة الآلام
والمعاناة التي كابدها أبناء شعبنا رغم ضيق الحال
 وضعف الأدوات وقلة الإمكانيات، كما شكر دولة قطر
الشقيقة وتركيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وأضاف أن الكارثة الإنسانية التي ألمت بشعبنا خلال
الأيام القليلة الماضية تقتضي من المجتمع الدولي
مراجعة سريعة لمواقفه السياسية التي أعطت الضوء
الأخضر لحصار شعبنا الصامد في قطاع غزة وتسببت
بشكل مباشر في المساس بالآلاف العائلات الفلسطينية
والعمل على تشريدتها وتركها بلا مأوى في تناقض
سافر مع كل القيم الأخلاقية والمبادئ الإنسانية
ومخالفة صريحة لكل الأعراف والقوانين الدولية
والإنسانية.

وناشد بحر الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي
والبرلمانات العربية والإسلامية والدولية بتحمل
مسؤوليتها تجاه المأساة الإنسانية التي يعيشها شعبنا
الصامد في قطاع غزة، والعمل على رفع الحصار عن

الحصار الصهيوني، ومن ذلك فتح معبر رفح أمام
أصحاب الحاجات أو إدخال الأجهزة والمعدات اللازمة
لمواجهة الكارثة أو إدخال مواد البناء التي تلزم ترميم
المنازل والمنشآت والمزارع.

التوصيات

وحمل الأشقر الاحتلال المسؤولية الكاملة عن كافة
الأضرار الناجمة عن هذه الظروف الجوية القاسية
بسبب منعه إدخال مواد البناء والمحروقات وأدوات
البنية التحتية لقطاع غزة.

كما حمل وكالة الغوث المسؤولية الكاملة عن كافة
الأضرار التي تعرض لها أبناء شعبنا في مخيمات
اللاجئين حيث أنها لم تقم بتجهيز المخيمات بوسائل
السلامة والأمن لمواجهة هذه الأحوال الجوية القاسية.
وناشد الأشقر الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر
الإسلامي وجامعة الدول العربية لتسيير قوافل
المساعدات والإغاثة باتجاه قطاع غزة من خلال
الممرات البرية والبحرية والجوية لكسر الحصار عن
قطاع غزة وتوفير الإغاثة العاجلة للمنكوبين من أبناء
شعبنا.

كما ناشد برلمانات العالم لعقد جلسات خاصة
لمناقشة الأوضاع الكارثية في قطاع غزة وتزويدهم
بتقارير إحصائية حول تلك الخسائر.
كما ناشد الصليب الأحمر الدولي ومنظمات الإغاثة
الدولية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل التخفيف
من معاناة أسرانا في سجون الاحتلال الذين تأثروا
كثيراً بموجة البرد خلال الأيام الماضية.

وطالب الأشقر الحكومة الفلسطينية بوضع خطة
إغاثية عاجلة للعائلات المتضررة وتقديمها إلى
المجلس خلال فترة لا تتجاوز أسبوع لإقرارها ضمن
موازنة طارئة، داعياً إياها إلى تقديم تقرير شامل

بيات التي خلفتها الأحوال الجوية القاسية مؤخرا

طالب الحكومة بوضع خطة استراتيجية لمواجهة الكوارث مستقبلا

الأمم المتحدة والمنظمات والبرلمانات
لية التحرك العاجل ويدعو البرلمان
ة غزة للاطلاع على معاناتها وتسيير
أفل لإغاثة أهلها الصامدين

النائب الأشقر رئيس لجنة الداخلية والحكم المحلي
يحمل الاحتلال و«الأونروا» مسؤولية الأضرار
والتداعيات ويدعو الحكومة لوضع خطة إغاثية عاجلة
للعائلات المنكوبة

النواب يشيدون بمستوى التكافل
الاجتماعي والتلاحم بين الشعب
والحكومة ويدعون المجتمع الدولي إلى
رفع الحصار عن غزة بشكل فوري



المستشار محمد فرج الغول إن قيام الاحتلال بفتح
السدود لإغراق القطاع بحجة كشف الأنفاق تسبب
في أضرار كبيرة في المنطقة وهذا ما يؤكد ارتكاب
الاحتلال جريمة ضد الإنسانية، موصيا بضرورة
تقديم محاكمة مجرمي الحرب الصهيونية على هذه
الجريمة.

وحمل النائب الغول سلطة رام الله المسؤولية بسبب
مشاركته في الحصار، وبسبب إصرارها على جباية
ضريبة وقود الكهرباء في الوقت الذي هربت فيه
لمساعدة الاحتلال خلال حريق سابق.

النائب عاطف عدوان

من جانبه وجه النائب
عاطف عدوان لومه لوكالة
غوث وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين بسبب تقصيرها
في تحمل مسؤوليتها تجاه
اللاجئين وقت الكارثة التي
حلت بعدد كبير من السكان

نتيجة المنخفض الجوي الذي ضرب القطاع مؤخرا.
وتابع: «كان ينبغي على وكالة غوث اللاجئين أن
تقوم بواجبها نحو الإنسان الفلسطيني الذي يعتبر
مسئولية أولى للوكالة»، مستنكرا في الوقت ذاته
ما أقدمت عليه الوكالة من إقفال المدارس أمام
المنكوبين، مضيفا: «هذا أمر مستغرب وغير مقبول
وكان على الوكالة تقديم المأوى والطعام والشراب».

وتابع: «استمرار الحصار تسبب في عمق الأزمة
وتشارك فيه للأسف بعض البلاد العربية»، مناشدا
دول العالم بالمسارعة لرفع الحصار عن القطاع حتى
يستطيع العيش مثل باقي مدن العالم».

وطالب النائب عدوان الحكومة بالمسارعة في تقديم
الأرقام المعبرة عن واقع الخسائر والأضرار النهائية.

النائب هدى نعيم

في حين أوصت النائب هدى نعيم بمطالبة وكالة
الغوث أن تقوم بمسئولياتها
تجاه مخيمات اللاجئين في
المخيمات وعدم تقليص
المساعدات، وأن يقوم
المجتمع الدولي بدفع
مستحقات ما لديه للوكالة.

كما دعت لإضافة مطالبة
للأمم المتحدة والعالم
بضرورة رفع الحصار عن
قطاع غزة حيث أن الأزمة ازدادت بسبب الحصار
ونقص الوقود والمعدات اللازمة لمواجهة المنخفض،
داعية إلى فتح معبر رفح فورا لإغاثة غزة.

النائب يونس الأسطل

من ناحيته أوضح النائب يونس الأسطل أن المنخفض



يشكل دليلا على درجة الإيمان
التي يتمتع بها شعب فلسطين،
سيما سكان قطاع غزة، فالله
وعد أن يرسل لهم السماء
مدرارا.
وتابع: «الأعداء يخوفوننا أن
غزة ستكون جافة من الخزان
الجوفي بعد عدة سنوات إلا
أن الله أراد أن يكرمنا بتعويض مخزوننا الجوفي
حيث نكون آمنين من حيث الأمن المائي، مقدما بعض
الملاحظات على التقرير.

النائب خميس النجار



بدوره ثمن النائب خميس
النجار دور لجنة الداخلية
والأمن والحكم المحلي على
جهودها في إعداد التقرير،
مبينا أن تأثيرات المنخفض
لم تنته بعد.

وأضاف أن ذلك يؤثر بشكل
سلبي على الأطفال في ظل تواجدهم في بيوت غير
مؤهلة ما يؤدي إلى انتشار الأمراض لاسيما وأن
مستشفيات القطاع تعاني من نقص في الأدوية، داعيا
كافة المعنيين لتزويد القطاع بالأدوية والتطعيم
حماية لهم من الأمراض.

النائب أحمد أبو حلبية



أما النائب أحمد أبو حلبية
فأبدى تقديره لدور كل من
ساهم في إنقاذ المواطنين
من حالات الغرق في بعض
المناطق وإيوائهم وتقديم
المساعدات لهم المادية
والعينية والإغاثية العاجلة.

وطالب بسرعة مضاعفة الجهود لإنهاء معاناة سكان
منطقة النفق وضرورة شطف المياه من منازل
المواطنين هناك، مؤكدا أن المياه لاتزال تغمر
المئات من المنازل.

النائب يوسف الشرافي



بدوره وجه النائب يوسف
الشرافي شكره لكل من
هب على نجدة المواطنين
المنكوبين جراء المنخفض
الجوي الذي فاقت آثاره
التوقعات، كما شكر كل من
وقف إلى جاب الشعب الفلسطيني.

وأضاف: «لا بد من مناشدة العرب والمسلمين
وأحرار العالم ومنظمات حقوق الإنسان للوقوف عند
مسؤولياتهم لرفع الحصار عن غزة لأنه يشكل جريمة

ضد الإنسانية».

النائب محمد شهاب



من جهته شكر النائب محمد
شهاب الحكومة الفلسطينية
وأبناء الشعب الفلسطيني ما
جسد الوحدة الوطنية خلال أيام
المنخفض، داعيا العالم لإغاثة
الشعب الفلسطيني، واتخاذ
إجراءات عاجلة لإغاثة الأسر
المتضررة.

وناشد النائب شهاب كافة المؤسسات المعنية بضرورة
العمل على حماية اللاجئين الفلسطينيين، والدول الداعمة
لإدخال الآليات المستخدمة في العمل.

النائب جمال نصر



بدوره دعا النائب جمال نصر
وكالة الغوث لإغاثة اللاجئين
والقيام بدورها في هذه الأزمة
التي يمر بها قطاع غزة ومازالت
نتائجها مستمرة، مطالبا
الحكومة في رام الله بالوقوف
إلى جانب المتضررين من أبناء
القطاع.

وثمن نصر الدور القطري والتركى لوقفته الفورية
والعاجلة إلى جانب الشعب الفلسطيني والإسراع في
نجدة المتضررين من أبناء القطاع، متابعا: «إن ما أصابنا
من كارثة هو بسبب الحصار الإسرائيلي ومن ساندته في
حصار غزة، ولولا الحصار لكانت هنا المشاريع التي عملت
على منع هذه الكارثة من الوقوع.

النائب سالم سلامة



في ذات السياق شدد النائب سلام
سلامة على ضرورة توفير
الآليات والمستلزمات التي
يستخدمها جهاز الدفاع المدني
وكافة المعنيين لمساعدتهم
على القيام بدورهم على أكمل
وجه، وتركيب مضخات كبيرة
على المضخات الرئيسة وأخرى
احتياطية.

وحمل النائب سلامة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عما
وقع في القطاع من تشديد الحصار لشح الوقود وعدم
السماح بإدخال الآليات، وفتح السدود لإغراق الناس، مناشدا
بضرورة العمل على إدخال الوقود بشكل دائم ومستمر.
ودعا النائب سلامة الحكومة المصرية لتحمل مسؤولياتها
والقيام بواجبها تجاه القطاع وأهله الصامدين.

وفي ختام الجلسة صادق المجلس التشريعي على تقرير
لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي حول آثار وتداعيات
المنخفض الجوي الأخير بالإجماع.

عن الأضرار والخسائر التي تعرضت لها القطاعات
المختلفة في إطار خطة استراتيجية لمواجهة مثل
هذه الكوارث في المستقبل.

وفي ختام التقرير وجه الأشقر الشكر لكل من ساهم
في تخفيف آثار الكارثة التي حلت على شعبنا، وعلى
وجه الخصوص الحكومة الفلسطينية وجميع وزاراتها
المعنية ودولتا قطر وتركيا ومنظمة المؤتمر
الإسلامي، ومؤسسات المجتمع المدني والفصائل
الفلسطينية وجميع وسائل الإعلام الحرة وجميع أبناء
شعبنا الفلسطيني الذي ضرب أروع الأمثلة في التكافل
والتعاقد الاجتماعي.

مداخلات النواب

النائب محمود الزهار



فقد أشاد النائب محمود
الزهار بتقرير لجنة الأمن
والداخلية والحكم المحلي
واصفا إياه بالتقرير الوافي،
مثمنا دور مؤسسات المجتمع
المدني والفصائل الفلسطينية
والجهود الفردية للعديد من
المواطنين.

وتوجه النائب الزهار بالتحية للجان التي شكلتها
حركة حماس وجناحها العسكري كتائب الشهيد



عز الدين القسام التي هربت
منذ اللحظة الأولى إلى إغاثة
المواطنين ووضع جميع
إمكانياتها تحت تصرف
الحكومة.

النائب محمد فرج الغول

من جهته قال النائب

دعوة البرلمان العربي المنع

وفود برلمانية تتفقد المناطق

المجلس التشريعي يدعو أحرار العالم
لتسيير قوافل إغاثية لغزة لتدارك
الكارثة الإنسانية

دعا المجلس التشريعي الفلسطيني المجتمع الدولي لتسيير قوافل إغاثية لقطاع غزة لتدارك الكارثة الإنسانية التي ألّت به جراء الأحوال الجوية القاسية التي ضربت قطاع غزة خلال الأيام الأخيرة. وتفقد نواب المجلس التشريعي المناطق المنكوبة جراء المنخفض الجوي الحاد، مطلقين نداءات ومناشدات للبرلمان

على إحدى أكبر البرك لتجمعات مياه الأمطار التي ارتفعت عن مستوياتها الطبيعي وشكلت خطراً على الأهالي، معبراً عن شكره لطواقم بلدية خان يونس التي كانت تعمل في المكان لضخ المياه لبركة بديلة لتقليل نسبة المياه إلى منسوبها الطبيعي من خلال المضخات التي كانت تعمل في المكان.

مناشدة الأمم المتحدة والجامعة العربية

وثنى د. بحر دور الحكومة وخاصة وزارة الداخلية والأمن الوطني ووزارة الحكم المحلي والبلديات واللجان الشعبية ولجان المخيمات في التخفيف من هذه الأضرار، مناشداً الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لتحمل مسؤوليتها اتجاه مخيمات اللاجئين وحصار غزة والإسراع في تقديم المساعدات العاجلة لأبناء المخيمات في قطاع غزة والضغط على الاحتلال لرفع الحصار الظالم عن أبناء شعبنا.

مناشدة البرلمانات والمنظمات الدولية

كما ناشد بحر كافة برلمانات العالم والمنظمات الإغاثية الدولية بتقديم المساعدات العاجلة لقطاع غزة، وذلك من



نواب التشريعي في محافظة خان يونس يرافقهم رئيس البلدية لدى تفقدهم إحدى مراكز الإيواء بالمحافظة

جولة رئاسة التشريعي

فقد تفقد وفد رفيع من نواب المجلس التشريعي برئاسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي مدينة خان يونس لتفحص الآثار والتداعيات الإنسانية الناجمة عن المنخفض الجوي الحاد الذي ضرب قطاع غزة خلال الأيام الماضية.

وضم الوفد البرلماني كلا من النائب صلاح البردويل، والنائب يونس الأسطل، والنائب خميس النجار، والنائب يحيى العبادسة، بمشاركة رئيس بلدية خان يونس يحيى الأسطل.

دعوة البرلمان العربي

ودعا بحر خلال جولته في محافظة خان يونس البرلمان العربي المنعقد في الأردن لتشكيل وفد برلماني عربي لزيارة قطاع غزة

والاطلاع عن كثب على معاناة المواطنين والوقوف على حجم الأضرار الناجمة عن المنخفض الجوي.

إشادة بدور الحكومة والبلديات والفصائل

وثنى بحر الدور الكبير الذي قامت به طواقم الدفاع المدني وبلديات القطاع واللجان الشعبية والمتطوعين والفصائل التي شاركت في إغاثة الأهالي خلال

استطاع السيطرة والحفاظ على الأرواح والممتلكات في ظل انعدام الإمكانات نتيجة الحصار المستمر على قطاع غزة منذ ما يزيد عن سبع سنوات.

زيارة بلدية خان يونس

وزار بحر والوفد البرلماني المرافق بلدية خان يونس حيث استمع من رئيسها يحيى الأسطل إلى تقرير حول آخر التطورات بشأن الأضرار التي أحدثها المنخفض الجوي

تفقد المتضررين

والتقى بحر والوفد البرلماني المرافق له بعشرات الأهالي والعائلات التي لجأت إلى مدرسة شهداء خان يونس كموطن مؤقت لها نتيجة تعرض منازلها للأضرار الكبيرة نتيجة المنخفض الذي ضرب القطاع واستمع منهم لشرح حول ما ألّت إليه أحوالهم المعيشية اثر المنخفض.



نواب التشريعي لدى تفقدهم إحدى أكبر برك تجمع مياه الأمطار في محافظة خان يونس



النائب أحمد أبو حلبية ونائب رئيس الوزراء ورئيس بلدية غزة يتابعون سير العمل ميدانيا

خلال تسيير قوافل إغاثية من الدول العربية ودول العالم الحر باتجاه قطاع غزة وذلك لكسر الحصار عن أبناء شعبنا.

جولة ميدانية

كما نفذ الوفد البرلماني جولة ميدانية شملت الاطلاع

وجهود البلدية للتخفيف من معاناة الأهالي والمواطنين المتضررين.

المنخفض، مبيناً أن تكاتف الجهود من جميع أبناء شعبنا خلال المنخفض كانت مثار فخر لشعبنا الفلسطيني الذي

قد في الأردن لزيارة غزة

منكوبة جراء المنخفض الجوي

النواب يتابعون ميدانيا عمليات إنقاذ وإغاثة المواطنين في المناطق المتضررة

العربي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة والبرلمانات العربية والإسلامية والدولية للتدخل العاجل من أجل إنقاذ غزة و إغاثة المواطنين المتضررين .

من المعاناة الإنسانية الكبرى التي خلفتها الأحوال الجوية السيئة. وأشرف النواب ميدانيا على عملية إنقاذ

معاناة الأسرى

ففي محافظة غزة تفقد د. أحمد بحر وعدد من النواب المنطقة المنكوبة في شارع النفق وزاروا مركز إيواء المتضررين جراء المنخفض الجوي. كما قام النائب محمد فرج الغول وقيادة حركة حماس بسلسلة زيارات تفقدية لمناطق شارع النفق وحي الصبرة

ولم يفت بحر في خضم الجولة التفقدية التنويه لمعاناة أسرانا داخل السجون جراء البرد الشديد والإهمال من قبل الاحتلال داعيا المنظمات الدولية والصليب الأحمر لمضاعفة الجهود في خدمة أسرانا خاصة في ظل موجة



نواب التشريعي في محافظة غزة لدى تفقدهم إحدى المناطق المتضررة في مدينة غزة

بثفقد أحوال المواطنين المتضررين في محافظة الشمال وخاصة منطقة بركة أبو راشد في جباليا. كما تفقد د. أحمد بحر يرافقه نواب الشمال على مدار أيام المنخفض أحوال المواطنين في شمال قطاع غزة وقدموا لهم مساعدات إغاثية جراء المنخفض.

محافظة خانيونس

وفي محافظة خان يونس تفقد نواب المحافظة وقيادة حركة حماس ورئيس البلدية وقيادة الشرطة مراكز الإيواء وغرفة العمليات المركزية بالمحافظة وقدموا

محافظة الوسطى التي شهدت كباقي محافظات القطاع كارثة حقيقية جراء المنخفض تفقد نواب محافظة الوسطى وقيادة حركة حماس بالمحافظة الأسر

محافظة الوسطى

وفي محافظة الوسطى التي شهدت كباقي محافظات القطاع كارثة حقيقية جراء المنخفض تفقد نواب محافظة الوسطى وقيادة حركة حماس بالمحافظة الأسر



عدد من نواب التشريعي لدى تفقدهم المواطنين المتضررين في إحدى مراكز الإيواء في مدينة غزة

البرد الشديد والاهمال المتعمد من ادارات سجون الاحتلال. وفود برلمانية نفذت سلسلة زيارات تفقدية

وكانت وفود برلمانية نفذت سلسلة زيارات تفقدية للمناطق المنكوبة في كافة محافظات قطاع غزة جراء المنخفض الجوي الذي ضرب قطاع غزة، وقدمت خلالها العديد من المساعدات الإغاثية والمالية للأهالي المتضررين.

محافظة غزة

وفي محافظة شمال قطاع غزة قام نواب شمال قطاع غزة

محافظة الشمال

وفي محافظة شمال قطاع غزة قام نواب شمال قطاع غزة



النائب فرج الغول يتابع ميدانيا عمليات إغاثة المواطنين المتضررين في منطقة النفق بغزة

مساعدات مالية للأسر المتضررة.

محافظة رفح

وفي محافظة رفح قام وفد من نواب خان يونس ورئيس بلدية رفح ووكيل وزارة الشؤون الاجتماعية ومكتب نواب رفح بجولة تفقدية للأسر المتضررة في المحافظة.

المتضررة من المنخفض والتي لجأت لمدرسة شهداء دير البلج.

وقدم نواب المحافظة يرافقتهم بعض الوجهاء والأعياد طرودا إغاثية للأسر المتضررة من جراء المنخفض. في ذات السياق استقبل نواب المحافظة الوسطى مدير



نواب التشريعي في محافظة الشمال في إطار جولة ميدانية لمتابعة عملية إجلاء المواطنين في شمال القطاع

آفاق آفاق



مصالحة على الطريق

مؤمن بسيسو

لا ريب أن التسريبات الخاصة بالتوافق المبدئي بين حركتي حماس وفتح على تشكيل حكومة توافق وطني قد حرك المياه الراكدة، وأعاد المصالحة الوطنية إلى صدارة المشهد الوطني من جديد.

(١)

لا تبدو الأنباء التي تحدثت عن توافق مبدئي بين حماس وفتح على تشكيل حكومة توافقية في أسرع وقت ممكن، غريبة أو غير متوقعة أو غير ذي صلة بالواقع.

منذ استشرار الأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية في صلب واقعنا الفلسطيني الداخلي في الفترات الزمنية الأخيرة كان واضحاً أن أمد المكابرة لن يدوم طويلاً، وأن الأوضاع الداخلية لن تحتل الكثير من عنت التشاحن وبؤس الانقسام.

ومع كل يوم جديد من أيام الانقسام البغيض كنا ندرك، كما كل الغيورين على مصلحة شعبنا، أن ليل الانقسام إلى زوال، وأن شعبنا على موعد جديد مع تصحيح الحال والمسار الذي زج بنا في نفق لا متناهٍ من الأدواء والمشكلات خلال السنوات الماضية.

تفاؤلنا بإنجاز التوافق الوطني، ولو في حده الأدنى، يتأسس على قاعدة قوية من الثقة والأمل بالتغيير القادم، وينطلق من أرضية راسخة بحتمية بلوغ مرحلة التكاتف الوطني في إطار برنامج القواسم المشتركة لمواجهة غول التحديات الداخلية ومخططات الاحتلال إبان المرحلة القادمة.

(٢)

المصالحة المجتمعية تشكل صلب وجوهر المصالحة الوطنية المطروحة، ولا يمكن لأي مصالحة أن تحقق أهدافها ما لم تخترق جُدر البغضاء الكثيفة التي أحاطت بكثير من القلوب والنفوس طيلة المرحلة الماضية.

الشق الاجتماعي ضمن مسار المصالحة لا يقل أهمية عن الشق السياسي، بل إن المصالحة القاصرة على المحددات السياسية تفقد أحد أهم ركائزها وتتحول إلى حالة هشّة قد تذروها الرياح مع أول تحدٍّ أو اختبار حقيقي. المصالحة أشد ما تكون حاجة إلى احتضان اجتماعي، ولن يتأتى ذلك إلا بسد الشروخ الهائلة التي أحدثها الانقسام في البنية المجتمعية الفلسطينية، ومدادوا الجروح النازفة التي خلفها الانقسام.

المصالحة المجتمعية أساس المصالحة وحاضنتها الأصلية.

(٣)

من الوهم بمكان الاعتقاد بأن المصالحة المطروحة تشكل الحل السحري للأزمات الحادة التي تصف بواقعنا الفلسطيني.

التوافق المنتظر يشكل خطوة على طريق طويل ينتظم سلسلة من الخطوات والإجراءات التي يعوزها ترشيح الاتجاه نحو نقاط الخلل ومكامن الداء ووضع نقاط الحل على حروف العوج والأزمات.

ولئن شئنا الدقة والصواب، ينبغي الاعتراف بأن التركيبة السياسية والإدارية الفلسطينية والدور المرتبط بها، تدور في أفلاك خاطئة وتؤدي مفاعيل عكسية بفعل إنفاذ أو سلب وأخواتها الأمنية، وأن مجرد القيام بإجراءات ما في ظل إبقاء عمل ووجود السلطة تحت الاحتلال يشكل فعلاً ترقيعياً ليس أكثر.

ومع ذلك، ينبغي إعمال التدرج بشأن تحسين الوضع الفلسطيني الداخلي قدر الإمكان، والدفع باتجاه إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة كخطوة مرحلية تؤسس لرسم وبناء سياسات استراتيجية جذرية لحل المعضلة الفلسطينية - التي أوقعنا أو سولو في حبالها - مستقبلاً.

وعدت بتحسين أوضاع النزلاء وحل القضايا العالقة

لجنة الداخلية والأمن بالتشريعي تعقد

جلسة استماع لمدير عام مراكز التأهيل والإصلاح



النائب م. إسماعيل الأشقر وأعضاء اللجنة.

وحضر اللقاء النائب د. خليل الحية رئيس كتلة التغيير والإصلاح، وعدد من نواب المجلس التشريعي، وذلك بمقر المجلس التشريعي في مدينة غزة.

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس

التشريعي جلسة استماع لمدير مركز تأهيل وإصلاح غزة العقيد عطية منصور ومدرء مراكز التأهيل في قطاع غزة، بحضور رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي

وعود بالحل

وأبدى نواب اللجنة استعدادهم لحل عدد من القضايا العالقة والمستعجلة، كما وعدوا بحل المشاكل السلبية الناتجة عن اعتقال رب العائلة أو ربة المنزل من خلال مكاتب النواب المنتشرة في جميع محافظات قطاع غزة. كما أكد النواب على ضرورة تحسين أوضاع السجون ومراعاة الظروف الإنسانية والاجتماعية لعائلاتهم.

كما وعد النواب بتنفيذ سلسلة جديدة من الزيارات على مراكز التأهيل والإصلاح التابعة لوزارة الداخلية لتفقد ظروف الموقوفين فيها عن كثب.

تبني الطلبات والاحتياجات

وفي نهاية اللقاء أكد النائب الأشقر أن اللجنة ستتواصل مع جميع الجهات المعنية من الوزارات والجهات الرسمية والأهلية لعقد ورشة عمل لتنفيذ طلبات السجون كل حسب اختصاصه، مشيراً إلى تبني المجلس لطلبات واحتياجات مراكز التأهيل والإصلاح.

أعباء السجون والتقليل من الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن وجود بعض الموقوفين والموقوفات داخل السجون.

برامج تأهيلية

وشدد العقيد منصور على ضرورة وقوف الوزارات ذات الصلة عند مسؤولياتها والتنسيق مع وزارة الداخلية بهدف إعداد برامج مشتركة خاصة بتأهيل الموقوفين أو رعاية أسرهم، خاصة العائلات الفقيرة.

تنسيق وزاري

ونوه منصور لضرورة التواصل مع وزارة العمل والشئون الاجتماعية ووزارة الأوقاف والتربية والتعليم بهدف تضافر الجهود والعمل على إصلاح النزلاء وتحويلهم إلى عناصر فاعلة في المجتمع.

ولفت منصور إلى وجود عدد من البرامج الإصلاحية التي تقوم على تنفيذها مراكز التأهيل والإصلاح وتستهدف النزلاء، حيث ذكر منها مشروع تحفيظ القرآن الكريم وتعليم المهن الحرفية وكذلك برنامج محو الأمية ودروس الوعظ والإرشاد.

تعرف ومتابعة

وفي بداية جلسة الاستماع رحب النائب الأشقر بالحضور، مبيناً أن هذه الجلسة تأتي في سياق مهام لجنة الداخلية بمتابعة ملف الأمن كواحد من الملفات التي تتابعها اللجنة بشكل متواصل. وأكد الأشقر أن هذه الجلسة تهدف لمعرفة واقع مراكز التأهيل في قطاع غزة والاطلاع على أهم المشاكل التي تعاني منها واحتياجاتها وطبيعة القضايا التي ساءت الموقوفين إلى حيث السجن والتوقيف.

عوائق ومشكلات

من جهته استعرض العقيد منصور واقع المراكز المنتشرة في قطاع غزة، لافتاً إلى أن مراكز القطاع يوجد فيها ١٥٠٠ سجين، منهم عدد من الموقوفين وعدد آخر محكوم بالسجن على قضايا مختلفة.

وأشار إلى وجود بعض المشاكل التي تعاني منها مراكز الإصلاح، منها قلة الكادر البشري والنقص في الإمكانيات المادية، مشيراً إلى وجود بعض القضايا العالقة والتي هي بحاجة إلى حلول مستعجلة والتي من شأنها التخفيف من



د. عزيز دويك والنائب سميرة الحلايقة خلال افتتاح معرض الصور لمزور ١٥٠ عام على انطلاق العمل الإنساني للطبيب الأحمر الدولي



د. عزيز دويك وعدد من نواب المجلس التشريعي في ممثلة جنوب أفريقيا يعزون بوفاة مانديلا